الكتاب :الاعتقاد بوجود الامام الثاني عشر فرضية فلسفية حادثة وليست من التشيع

الاعتقاد بوجود الامام الثاني عشر فرضية فلسفية حادثة وليست من التشيع

أحمد الكاتب

التشيع حركة تاريخية عريضة تطورت مع الزمن وتشعبت وانتقلت من مرحلة الى اخرى ، وكان في البداية يعني الولاء لأهل البيت ومناصرتهم سياسيا في مقابل الأمويين ، ثم تطور في القرن الثاني الهجري الى عدة حركات سياسية عباسية وفاطمية وحسنية وحسينية وزيدية وجعفرية وإسماعيلية وموسوية وواقفية ، وكانت الامامية فرقة من الفرق الشيعة المختلفة ، ولكنها توقفت عند وفاة الامام الحسن العسكري في منتصف القرن الثالث الهجري دون ان يخلف ولدا ظاهرا ، فانقسمت الى عدة فرق قالت إحداها بوجود ولد للامام العسكري في السر هو الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري ، الغائب المنتظر ، وتطورت الفرقة الامامية الى (اثني عشرية) في القرن الرابع الهجري بعد ان تم استيراد أحاديث من اهل السنة وإضافة أحاديث اخرى مختلقة تحدد الامامة في اثني عشر اماما فقط.

وكما هو واضح من السير التاريخي لتطور النظريات الشيعية ، فان رفض النظرية الاثني عشرية لا يعني بالضرورة رفض النظرية الامامية ، إذ ان ثمة فرق شيعية عديدة تؤمن بالنظرية الامامية ولا تؤمن بالاثني عشرية كالواقفية والفطحية والإسماعيلية ، وكذلك فان رفض النظرية الامامية لا يعني الخروج من دائرة الشيعة والتشيع كما يرفض الزيدية والجعفرية النظرية الامامية مع انهم في صلب الحركة الشيعية.

واذا كان التشيع باختصار هو الولاء لأهل البيت وأخذ الفقه عن الأئمة وبالخصوص الامام جعفر الصادق (ع) فان رفض النظرية الامامية و النظرية الاثني عشرية لا يعني الخروج من التشيع.

ومن هنا فاني استغرب من إصرار البعض على نفي الصفة الشيعية عني بالرغم من اني أعلن تمسكي بأهل البيت واتباعي للمذهب الجعفري ، كما استغرب قيام البعض بالربط بين الايمان بالنظرية الاثني عشرية أو الا مامية والالتزام بالتشيع او الاسلام بالرغم من ان النظرية الامامية ولدت في القرن الثاني الهجري بصورة سرية ولدى قسم صغير من الشيعة

وبعيدا عن أئمة اهل البيت عليهم السلام ،وبالرغم من ان النظرية الاثني عشرية ولدت في القرن الرابع الهجري ولم يكن لها أي أثر في تاريخ الشيعة في القرون الثلاثة الأولى.
كما استغرب إصرار البعض على التمسك بالنظرية الاثني عشرية والايمان بوجود الامام الثاني عشر وولادته في منتصف القرن الثالث الهجري واستمرار حياته الى اليوم ، واعتبار ذلك أساسا من اسس المذهب الشيعي وضرورة من ضروريات الدين بالرغم من ان هذه النظرية بنيت على فرضية فلسفية وروايات باطنية ضعيفة مخالفة للظاهر وتأويلات لأ حاديث اخرى ، ولم تدعم بأدلة علمية شرعية ثابتة ، ولم يظهر للامام الثاني عشر المفترض أي أثر منذ اكثر من ألف عام ، وهو ما دفع الشيعة منذ قرون الى التخلي عن انتظاره والتخلي عن النظرية الامامية التي كانت تعلق الاجتهاد في المسائل الحادثة وتطبيق الأحكام الشرعية على ا لامام المعصوم المعين من قبل الله من السلالة العلوية الحسينية ، ولذا فقد فتح الشيعة باب الاجتهاد في القرن الخامس الهجري (منذ أيام الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي) ثم قاموا بعد ذلك في القرون الأخيرة بالسماح للملوك الشيعة بالحكم كالصفويين والقاجاريين ، وقالوا بولاية الفقيه وحلوله محل الامام في التشريع والقضاء والتنفيذ .

وهذا ما يؤكد انقراض النظرية الامامية عمليا ووصولها الى طريق مسدود بغيبة او عدم وجود الامام المعصوم المعين من قبل الله لقيادة ا لامة الاسلامية ، وان الشيعة اليوم في غالبيتهم شيعة جعفرية وليسوا بامامية ولا اثني عشرية ، وان كان البعض يتوهم ذلك.
لقد ولدت النظرية الاثني عشرية المرتكزة على الايمان بوجود وولادة الا مام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري في أحضان الفلاسفة و المتكلمين والغلاة والأخبارية والحشوية والصوفية بعد وفاة آخر إمام من أئمة أهل البيت وهو الحسن العسكري ولم يعرف بها الشيعة قبل ذلك التاريخ ولا أئمة اهل البيت ، وكانت تبتني على افتراضات فلسفية تحتم على الله ان يجعل في الأرض اماما معصوما معينا من قبله وان يكون ذلك الامام من نسل الحسن العسكري ، بالرغم من ان الامام العسكري نفسه لم يشر الى وجود ولد له في حياته وأوصى عند وفاته بأمواله الى أمه ولم يتحدث عن وجود ولد له في السر او العلن ، ولكن الباطنية فسروا صمته بالتقية وادعوا وجود ولد له في السر والخفاء وقالوا انه الا مام من بعده وبشروا بقرب ظهوره ومضت قرون وقرون ولم يظهر أي أثر له كما لم يقم بأي دور تشريعي او سياسي في هذه الفترة الطويلة .
العوامل الفلسفية
لنشوء الفرضية (المهدوية الاثني عشرية)

إذا قمنا بقراءة الرواية التاريخية لما حدث للشيعة الإمامية بعد وفاة الإ مام الحسن العسكري سنة 260 هجرية ، والقينا نظرة على الدليل العقلي الذي قدمه ذلك الفريق الذي قال بـ : وجود ولد مخفي للإمام ، هو الإ

إمام من بعده وهو المهدي المنتظر ، فأننا سنكتشف أزمة نظرية مرّ بها ذلك الفريق من الإمامية ممن يشترط توارث الإمامة بصورة عمودية ، وعدم جواز انتقالها إلى أخ أو ابن عم ، واضطراره إما إلى التنازل عن هذا الشرط ، أو التسليم بانقطاع الإمامة بعد وفاة العسكري دون خلف ، كما هو الظاهر من حياته ، أو افتراض وجود ولد له في السر ، بالرغم من عدم التصريح به ، أو الإعلان عنه ، وتفسير هذا الغموض والكتمان بـ التقية والخوف من السلطة ، بالرغم من عدم وجود مؤشرات تستدعي ذلك .
تقول الرواية التاريخية التي يعترف بها وينقلها المؤرخون والمتكلمون (الاثناعشريون): إن الإمام العسكري توفي دون إن يخلف ولدا ظاهرا ، وأوصى بأمواله إلى أمه المسماة بـ :"حديث" ، وهذا ما سمح لأخيه جعفر بن علي الهادي بأن يدعي الإمامة من بعده ويدعو الشيعة الإمامية إلى إتباعه كخليفة له ، كما اتبعوا الإمام موسى بن جعفر بعد وفاة أخيه الأكبر (عبد الله الأفطح) الذي اصبح إماما لفترة من الوقت بعد الإمام الصادق ، ولم ينجب ولدا تستمر الإمامة في عقبه .

ويقول النوبختي والأشعري القمي والمفيد : إن كثيرا من الشيعة الامامية لبوا نداء جعفر وكادوا يجمعون على القول بإمامته . وذلك لأن عامة الشيعة لم يكونوا يعرفون أحدا غير جعفر من أبناء الامام الهادي ، ولم يكونوا شاهدوا أي ولد للامام العسكري ، وهذا ما تؤكده رواية (أبى الأديان البصري) : رسول الإمام العسكري الى اهل المدائن ، الذي كان آخر شخص يودع الإمام ، والذي يقول : ان العسكري لم يخبره باسم خليفته ، وانما أعطاه بعض العلامات للتعرف عليه ، ويقول: انه عاد الى سامراء يوم وفاة الإمام العسكري فرأى جعفرا وحوله عامة الشيعة وعلى رأسهم عثمان بن سعيد العمري ، وهم يعزونه ويهنئونه ، وانه ذهب وعزاه وهنأه كواحد منهم، كما يقول: ان وفدا من شيعة قم قدموا في ذلك اليوم الى سامراء وسألوا عن الإمام الحسن وعرفوا موته ، فقالوا : من نعزي؟ فأشار الناس الى جعفر ، فسلموا عليه وعزوه وهنئوه.
وهو ما تؤكده أيضا رواية (سنان الموصلي) التي تتحدث عن قدوم وفد بقيادة أبى العباس محمد بن جعفر ال****ي القمي ، الى سامراء ، بعد وفاة الإمام العسكري ، وسؤالهم عنه وعن وارثه ، وقول الناس لهم: ان وارثه جعفر بن علي . وعدم وجود مانع يحول دون القول بإمامته سوى عدم معرفته بعلم الغيب.
وبناء على ذلك فقد أرسل جعفر الى أهل قم - التي كانت مركزا للشيعة يوم ذاك - يدعوهم الى نفسه ، ويُعلمهم : انه القيّم بعد أخيه . وقد اجتمع أهل قم عند شيخهم (احمد بن إسحاق) وتداولوا في الموضوع ، وقرروا إرسال وفد اليه لمناقشته و سؤاله بعض المسائل التي كانوا يسألون آباءه عنها من قبل والتأكد من دعواه . كما يقول الخصيبي في الهداية الكبرى) (4) والصدوق في إكمال الدين) (5) والطبرسي في الا

احتجاج) (6) والصدر في الغيبة الصغرى). (7)

مما يعني ان اهل قم لم يكونوا يعرفون بوجود ولد للامام العسكري ، ولم يكونوا يعرفون هوية الإمام الجديد من قبل ، ولم يكن يوجد لديهم أي مانع لقبول إمامة جعفر بن علي ، أي انهم لم يكونوا يلتزمون بقانون الوراثة العمودية في الإمامة ، ويجيزون إمامة الأخوين .
وكانت العقبة الرئيسية التي حالت دون إيمان بعض الشيعة بإمامة جعفر هو المبدأ القديم المشكوك فيه الرافض لاجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين ، وقد طرحه وفد قم على جعفر بن علي أثناء الحوار ، فأجابهم بـ : (ان الله قد بدا له في ذلك) ، كما يقول الخصيبي في (الهداية الكبرى)
وتقول بعض الروايات التي ينقلها الصدوق والطوسي : ان وفد قم طالب جعفر بالكشف عن كمية الأموال التي كان يحملها معه واسماء أصحابها ، غيبيا ، كما كان يفعل أخوه العسكري ، وان جعفر رفض ذلك الطلب و الا دعاء ، واتهم الوفد بالكذب على أخيه ، وأنكر نسبة علم الغيب اليه.
كما تحاول بعض الروايات ان تتهم جعفر بالفسق وشرب الخمر والجهل وإهمال الصلاة (10) وذلك في محاولة لإبطال دعواه في الامامة ، ولكن عامة الشيعة لم يأخذوا بتلك الاتهامات ، ولم يطرحوا مسألة علم الغيب ، وقد عزوه وهنئوه بالإمامة ، وكانت المشكلة الرئيسية لدى البعض منهم هي مسألة الجمع بين الأخوين في الامامة). وقد ارتكز الطوسي عليها في عملية الاستدلال على نفي إمامة جعفر و افتراض جود ابن الحسن ، وادعى عدم الخلاف حولها بين الامامية .

وكانت هذه المشكلة قد تفجرت في صفوف الشيعة الامامية - لأول مرة - بعد وفاة الإمام عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق ، الذي اجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على القول بإمامته بعد أبيه ، ولكنه توفي دون عقب ، مما أوقع الشيعة الامامية في أزمة وفرقهم الى ثلاث فرق ، فمنهم من تمسك بمبدأ عدم جواز الجمع بين الأخوين في الامامة) واضطر الى افتراض وجود ولد موهوم لعبد الله قال ان اسمه (محمد) وهو مخفي ، وانه سيظهر في المستقبل ، ومنهم من تجاوز هذا المبدأ وأجاز لنفسه الا نتقال الى الأخ إذا لم يكن للامام السابق ولد ، وقال نتيجة لذلك بإمامة موسى بن جعفر بعد أخيه عبد الله ألا فطح ، ومنهم من تراجع عن القول بإمامة الأفطح ، واستنتج من عدم وجود عقب له : انه لم يكن إماما وشطب اسمه من قائمة الأئمة .
وقد تكررت هذه المشكلة مرة أخرى عند وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد ، مما أدى الى اختلاف الشيعة الامامية حول مسألة الخلف الى عدة فرق : فمنهم من جمع بين الأخوين وقال بإمامة جعفر بن علي بعد أخيه الحسن ، ومنهم من تراجع عن القول بإمامة العسكري وقال: (ان القول بإمامة الحسن كان غلطا وخطأ ، وجب علينا الرجوع عنه الى إمامة جعفر ، وان الحسن قد توفي ولا عقب له فقد صح عندنا انه ادعى

باطلا ، لأن الإمام بإجماعنا جميعا لا يموت الا عن خلف ظاهر معروف يوصي اليه ويقيمه مقامه بالإمامة ، والإمامة لا ترجع في أخوين بعد الحسن والحسين .. فالإمام لا محالة جعفر بوصية أبيه إليه) كما يقول النوبختي في فرق الشيعة) (12) والأشعري القمي في المقالات والفرق)

ومنهم من أصرّ على إمامة الحسن والتمسك الشديد بذلك المبدأ أو الشعار الرافض للجمع بين الأخوين في الإمامة . وانقسم هؤلاء إلى عدة أقسام : فمنهم من قال بمهدوية العسكري وغيبته ، ومنهم من قال برجوعه إلى الحياة بعد الموت ، ومنهم من قال بالفترة ، ومنهم من احتار وتوقف ، وقال: (لم يصح عندنا إن للحسن خلفا ، وخفي علينا أمره ، ونحن نتوقف ونتمسك بالأول حتى يتبين لنا الآخر ، كما أمرنا : انه إذا هلك الإمام ولم يعرف الذي بعده فتمسكوا بالأول حتى يتبين لكم الآخر. فنحن نأخذ بهذا ونلزمه ، ولا ننكر إمامة أبى محمد ولا موته ، ولا نقول انه رجع بعد الموت ، ولا نقطع على إمامة أحد من ولد غيره ، فانه لا خلاف بين الشيعة انه لا تثبت إمامة إمام إلا بوصية أبيه إليه وصية ظاهرة) .
ومنهم من وجد نفسه مضطرا لافتراض وجود ولد مخفي للإمام العسكري ، وقال انه الإمام من بعده ، وانه المهدي المنتظر ، وفسر عدم إشارة أبيه إليه في حياته وعدم وصيته إليه ، وعدم ظهوره من بعده ، وغيبته .. فسر كل ذلك بالتقية والخوف من الأعداء .
وكان الدافع الرئيسي لهذا القول هو التمسك الشديد بقانون الوراثة العمودية ، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين . وبالرغم من انه كان قولا ضعيفا ولم يجمع الشيعة الإمامية عليه في ذلك الوقت ، خلافا لما ادعى الطوسي بعد ذلك بمائتي عام ، فان المتكلمين الذين التزموا به ، جعلوا منه حجر الزاوية في عملية الاستدلال على وجود (ابن) للإمام الحسن العسكري . وقد نسجوا منه ومن بقية القضايا الفلسفية التي توجب العصمة في الإمام أو توجب النص في أهل البيت دليلا ً أسموه بـ : "الدليل العقلي ، أو الفلسفي ".

وقد استعرضنا في الفصل الأول أقوال المتكلمين والمؤرخين الذين استدلوا بالعقل على وجود وولادة (محمد بن الحسن العسكري) وكان دليلهم يعتمد على نظرية العصمة والنص والوراثة العمودية في الإمامة . ولكن دليلهم في الحقيقة كان يعتمد فقط على المبدأ الأخير (الوراثة العمودية (، وذلك لأن كثيرا من الشيعة الإمامية (الفطحية) الذين كانوا يتفقون معهم في الإيمان بالعصمة والنص ويؤمنون بإمامة الحسن العسكري أيضا ، لم يجدوا أنفسهم مضطرين للأيمان بوجود ولد له في السر ، خلافا للظاهر ، وآمنوا بدلا من ذلك بإمامة أخيه جعفر بن علي الهادي ، لأنهم لم يكونوا يؤمنون بقوة بضرورة الوراثة العمودية وعدم جواز إمامة الأخوين .
إذن .. فان " الدليل العقلي " كان أشبه بالافتراض الفلسفي العاري عن الإ

إثبات التاريخي . وكان ذلك يتجلى في استناد بعض المتكلمين على الحديث الرضوي القائل إن صاحب هذا الأمر لا يموت حتى يرى ولده من بعده) لإثبات وجود الولد للإمام العسكري ، كما ينقل الشيخ الطوسي في الغيبة) .
بالرغم من إمكانية الاستدلال بنفس الحديث لنقض إمامة العسكري ، كما فعل قسم من الشيعة الذين تراجعوا عن القول بإمامة العسكري ، واتخذوا من عدم إنجابه ولدا تستمر الإمامة فيه دليلا على عدم صحة إمامته ، كما تراجع الشيعة الموسوية ، في منتصف القرن الثاني ، عن القول بإمامة عبد الله ألا فطح ، لأنه لم ينجب ، وشطبوا اسمه من قائمة الأئمة .
واعتبر ذلك الفريق من الشيعة التراجع عن إمامة العسكري والقول بإمامة جعفر بعد أبيه الهادي مباشرة ، أهون من افتراض ولد موهوم للعسكري .

والغريب ان السيد المرتضى علم الهدى يتهم الذين قالوا بوجود ولد للإ مام عبد الله الأفطح ، باللجوء إلى اختراع شخصية وهمية اضطرارا من اجل الخروج من الحيرة والطريق المسدود (17) ، ولكنه يمارس نفس الشيء في عملية افتراض وجود ابن للحسن العسكري ، وذلك اضطرارا من أجل الخروج من الحيرة التي عصفت بالشيعة الإمامية في منتصف القرن الثالث الهجري.
ولا بد بعد ذلك من الإشارة إلى إن تسمية عملية الاستدلال النظري على وجود ابن للحسن العسكري ، بالدليل (العقلي) هو من باب التسامح والا ستعارة ، وإلا فانه ابعد ما يكون عن الاستدلال العقلي ، إذ يعتمد على مجموعة مقولات نقلية ، وبعضها أخبار آحاد بحاجة إلى إثبات الدلالة و السند كمقولة (الوراثة العمودية وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين) .. ومن هنا فقد اعترف الشيخ الصدوق في إكمال الدين) وقال إن القول بغيبة صاحب الزمان مبني على القول بإمامة آبائه ... وان هذا باب شرعي وليس بعقلي محض) .
وهذا يعني إن المناقشة في أية مقدمة من مقدمات الدليل (العقلي) الطويلة كضرورة العصمة في الإمام ، وضرورة النص عليه من الله ، وثبوت الإمامة في أهل البيت وانحصارها في البيت الحسيني ، وكيفية انتقالها من إمام إلى إمام ، ودعاوى بقية الأئمة الذين ادعوا الإمامة و المهدوية كمحمد بن الحنفية وابنه أبى هاشم وزيد بن علي ومحمد بن عبد الله ذي النفس الزكية وإسماعيل بن جعفر وأبنائه ، وعبد الله ألا فطح ومحمد بن علي الهادي .. وما إلى ذلك من التفاصيل الجزئية في نظرية الإمامة الإلهية ، من البداية إلى النهاية ، حتى وفاة الإمام الحسن العسكري .. إن المناقشة في اية مقدمة من تلك المقدمات تسد الطريق على الوصول إلى فرضية (وجود ابن الحسن العسكري)..

ومن هنا كان إثبات وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري)

بصورة عقلية لسائر الناس أو سائر المسلمين ، أو سائر الفرق الشيعية ، أو حتى لسائر الفرق الإمامية التي لم توافق على مبدأ الوراثة العمودية) صعبا أو مستحيلا .. ولذلك كان علماء الكلام (الاثناعشريون) يمتنعون عن خوض النقاش مع سائر الناس حول إثبات وجود (ابن الحسن) إلا بعد التسليم بالمقدمات النقلية الطويلة السابقة ، والإيمان بكل واحدة واحدة منها .

وقد قال عبد الرحمن بن قبة الرازي في الرد على علي بن احمد بن بشار لا نتكلم في فرع لم يثبت اصله ، وهذا الرجل (ابن الحسن) الذي تجحدون وجوده ، فإنما يثبت له الحق بعد أبيه .. فلا معنى لترك النظر في حق أبيه والاشتغال بالنظر معكم في وجوده ، فإذا ثبت الحق لأبيه ، فهذا ثابت ضرورة عند ذلك بإقراركم ، وان بطل إن يكون الحق لأبيه فقد آل الأمر إلى ما تقولون ، وقد أبطلنا) .

وقال السيد المرتضى إن الغيبة فرع لأصول إن صحت فالكلام في الغيبة اسهل شيء وأوضحه ، إذ هي متوقفة عليها ، وان كانت غير صحيحة ف االكلام في الغيبة صعب غير ممكن) .

ومع إن التسليم بإمامة الحسن العسكري لا يؤدي بالضرورة إلى التسليم بوجود ولد له ، فان القول بذلك مبني على ضرورة استمرار الإمامة الإ لهية إلى يوم القيامة وبوجوب توارثها بصورة عمودية . وهو ليس إلا افتراض وهمي ، وظن بغير علم .

ولذا يقول الشيخ ناصر مكارم الشيرازي في كتابه المهدي : الثورة الكبرى) : ان الاستدلال الفلسفي يمكن إن يثبت قضايا كلية عامة، ولكنه لا يستطيع إن يضع إصبعه على إنسان في الخارج ، ويثبت وجوده .

موقع فيصل نور